الجمعية العامة

Distr.: General
17 October 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
11 أيلول/سبتمبر – 13 تشرين الأول/أكتوبر 2023
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

30/54 نظام السجون والأمن والعدالة: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات من أجل حماية حقوق الإنسان في هندوراس

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يسترشد أيضاً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبروتوكولها الاختياري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الصكوك والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد أن المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول،

وإذ يشير إلى جميع قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة المتعلقة بتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم،

وإذ يضع في اعتباره تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هندوراس، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، والذي قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين[1]،

(1) A/HRC/52/24.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يسلم بأن المفوض السامي أنشأ مكتباً دائماً في هندوراس عام 2015 أنيطت به ولاية تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية ورصد تطور حالة حقوق الإنسان في البلد،

وإذ ينوه بسياسة التعاون والتآزر التي تنتهجها حكومة هندوراس إزاء جميع آليات رصد حقوق الإنسان، استناداً إلى مبادئ الحوار الحقيقي الرامية إلى تعزيز قدرة الدولة على منع انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ يرحب بالتزام حكومة أول رئيسة في تاريخ هندوراس، إيريس زيومارا كاسترو سارمينتو، وبالجهود المتواصلة التي تبذلها من أجل دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز سيادة القانون، ولا سيما الوصول إلى العدالة، ومكافحة الفساد، بما في ذلك الجهود الجارية للعمل مع الأمم المتحدة من أجل إقامة آلية دولية مستقلة تدار ذاتياً لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس،

وإذ يرحب أيضاً بالتزام حكومة هندوراس بإصلاح نظام السجون الوطني وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبضمان احترام حياة الأشخاص المحرومين من حريتهم، بما في ذلك سلامتهم البدنية والنفسية، بهدف ضمان إعادة إدماجهم في المجتمع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى العنف والابتزاز اللذين ترتكبهما جماعات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء المناطق التي تعمل فيها، وإزاء السيطرة التي تمارسها العصابات في هندوراس داخل سجون البلد،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضاً إزاء مقتل ما لا يقل عن 46 سجينة في السجن النساء الوطني للتكيف الاجتماعي في تمارا في 20 حزيران/يونيه 2023، عقب اندلاع أعمال عنف بين العصابات المتنافسة،

وإذ يسلم بأن العنف والتمييز وإمكانية الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وانعدام الأمن والإفلات من العقاب وضعف استقلال القضاء هي مشاكل هيكلية وطنية تؤدي إلى تفاقم وتيسير ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات والأشخاص الذين يعيشون أشد الأوضاع هشاشة،

وإذ يسلم أيضاً بالحاجة إلى إصلاح متكامل لنظام السجون يعالج الأسباب الجذرية للعنف ويسهم في تفكيك العصابات وسائر جماعات الجريمة المنظمة، مع إيلاء الأولوية لإعادة تأهيل الأشخاص المحرومين من حريتهم وإدماجهم اجتماعياً، مع التصدي أيضاً للتحديات القائمة منذ أمد بعيد في السجون، مثل اللجوء إلى الاحتجاز على نطاق واسع، والاكتظاظ والظروف المعيشية غير المناسبة،

وإذ يشدد على أن المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يُقدَّما بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها، وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها المحددة،

وإذ يعترف بالمنهجية الدولية المجربة والمختبرة المعتمدة حالياً والمكرسة تحديداً لتعزيز نظم السجون في أمريكا اللاتينية من خلال ركائز مختلفة ومتقاربة مثل إنفاذ القانون، وبناء المؤسسات، وبناء القدرات، ونشر القيم،

1- *يطلب* إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى السلطات المدنية الوطنية في المسائل المتعلقة بالسجون والأمن والعدالة، لمدة سنة واحدة، من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في هندوراس، بما في ذلك سبل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بما يشمل الفئات الضعيفة والمهمشة، وتنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة التي قدمتها آليات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان؛

2- *يطلب* إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والخمسين، على أن تتبعه جلسة تحاور؛

3- *يطلب* إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمتين لتنفيذ هذا القرار؛

4- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 48
12 تشرين الأول/أكتوبر 2023

[اعتُمد بدون تصويت.]